**الإجابة النموذجية لمقياس السياسة العامة الطاقوية والبيئية**

**مقدمة**: **2ن**

تأصيل للموضوع يتضمن الحديث عن أن الجزائر دولة طاقوية مهمة في أفريقيا، تحتاج لتوفير مناخ استثماري جذاب حتى ترتقي بقطاع الطاقة في البلاد.... 01ن

طرح المشكلة البحثية: ما أبرز الإجراءات المؤثرة سلبا على مناخ الإستثمار الطاقوي في الجزائر الجديدة وكيف تم معالجتها؟.......01ن

**العرض**: **16ن**

**أولا: الإجراءات السلبية**:

1. **من خلال قانون 1986 نجد:**
* اقتصار الشراكة مع الأجانب فقط على المحروقات السائلة......1ن
* سيطرة سوناطراك على نشاط النقل..........1ن
* هيمنة سوناطراك على جميع أنشطة القطاع الطاقوي..........1ن
* عدم الإشارة إلى وسائل التحكيم الدولي في حالة النزاع مع الشريك الخارجي......1ن
* نظام ضرائب غير محفّز........1ن
* **2- تعديلات 2006** : التي اعتبرت تراجعا عن خط تحرير قطاع الطاقة في الجزائر، عبر عودة سوناطراك إلى المشاركة في مجمل أنشطة التنقيب. .......2ن

 **ثانيا: المعالجة الحكومية:** وكانت عبر:

1. **تعديلات** **1991**: الذي تضمن:
* إدراج الغاز الطبيعي في الإستثمارات......1ن
* تحسين نظام الضرائب.....................1ن
* فتح الإستثمارات في مجال نقل المحروقات عبر الأنابيب........1ن
* منح حق اللجوء للتحكيم الدولي عند النزاع........1ن
* **2- قانون 2005**: الذي أنهى هيمنة سوناطراك على قطاع الطاقة في الجزائر عبر الهيئتين(ARH-ANALFT)، ودعا إلى مزيد من الشفافية......2ن
* **3**- **تعديلات** **2013**: والتي خففت من ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث.....1ن
* إدراج إجراءات جبائية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية.........1ن
* وإن كانت التعديلات قد وصفت بالخجولة......1ن

**الخاتمة**: **2ن**

وتشير إلى أن الإجراءات السلبية أثرت بشكل ملموس على واقع الإستثمار قي قطاع الطاقة الجزائري وبالرغم من اتخاذ الحكومات المتعاقبة لعديد الإجراءات العلاجية، إلا أنها لم تحظ بالإستمرارية، وهو ما أبقى قطاع الطاقة في الجزائر محتاجا لكثير من التطوير والذي يتطلب إرادة سياسية قوية وشفافية واسعة.